دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة

The role of environmental non-governmental organizations in guiding public opinion in lobbing governments to protect the environment

نامر هيبة*
جامعة بسكرة، الجزائر، namerhiba74@gmail.com

فرحاتي عمر
جامعة واد سوف،الجزائر، dr.ferhatiomar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 30 / 09 / 2020 * تاريخ المراجعة:اليوم / الشهر / السنة* تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:
تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على السياسات التي تستخدمها المنظمات البيئية غير الحكومية من خلال توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات لتبنيها والتعامل معها بجدية، من اجل الحصول على تنازلات لحماية البيئة، لذلك فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها: كيف ساهمت المنظمات البيئية غير الحكومية في تحريك الرأي العام للضغط على الحكومات من اجل حماية البيئة؟ من هنا ظهرت هذه المنظمات البيئية كرد فعل على الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها البيئة حيث تسعى إلى محاولة الحد من التدهور البيئي وإدارة الموارد وحماية البيئة ، وقد سخرت في ذلك مجموعة من السياسات تسعى من خلالها جاهدة إلى تحريك وتوجيه الرأي العام واستعماله كورقة ضغط من أجل توجيه القرارات وسن التشريعات بما يخدم البيئة .

الكلمات المفتاحية: المنظمات البيئية غير الحكومية، الرأي العام، البيئة، حماية البيئة، الحكومات

Abstract:
This paper aims to highlight the policies used by environmental NGOs by guiding public opinion to pressure governments to embrace them in hopes of gaining concessions to protect the environment. Henceforth, the current study tries to answer the question: how have environmental NGOs helped motivate public opinion to pressure governments to protect the environment? These environmental organizations have emerged due to serious environmental violations, as they seek to reduce environmental degradation, manage resources and protect the environment. These organizations have harnessed a range of policies, through which they strive to motivate and direct public opinion and use it as pressure to guide decisions and enact legislation in the interest of the environment.

Keywords: *environmental NGOs (non-governmental organizations), public opinion, environment, environmental protection, governments*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تعد مشكلة البيئة من المشكلات الدولية الحديثة نسبيا في تاريخ المجتمعات البشرية، وهذا بعد أن اتضح جليا بأن أثار المساس بالبيئة لا ينحصر في مجال معين بل يمتد إلى مجالات عديدة أخرى، نتيجة لهذا أخد البعد الدولي لموضوع حماية البيئة مداه إذ أصبح موضوع الساعة ومحل اهتمام محلي ودولي، فكثرت الدراسات وانعقدت المؤتمرات الدولية التي خرجت بجملة من التوصيات والإعلانات، كما أبرمت الكثير من الاتفاقيات للحفاظ على البيئة الإنسانية من الأخطار التي تهددها. إضافة إلى ظهور الكثير من المنظمات البيئية ذات الصيت الإعلامي الكبير وصارت تلعب دورا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة.

وقد شهدت المنظمات البيئية غير الحكومية اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي والوطني منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، وإلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في نظرة الإنسان للبيئة، حيث تعمل على درء مشاكل البيئة وتبيان انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي، وكذا مشاركتها في كفالة وضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة وموارد متاحة، بهذا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الدولي أو الوطني تمثل أحد تنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي ظهرت لمواجهة مختلف المشاكل والتهديدات البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل التلوث البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية، الاحتباس الحراري وتلوث الممتلكات العالمية المشاعة .... وهذا عن طريق بذلها لجملة من الجهود لتحقيق أهدافها المختلفة.

ولحماية البيئة فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بإتباع العديد من السياسات والآليات لفرض تأثيرها على الأنظمة الداخلية للدول والنظام العالمي ككل، حيث أدركت مبكرا الدور الذي يلعبه الرأي العام في دعم مختلف تحركاتها ونشاطاتها المختلفة، وقضاياها التي تدافع عنها. لذلك ركزت على تلك الوظائف والنشاطات التي يؤديها الرأي العام في المجتمع وبالخصوص الضبط الاجتماعي وإذكاء الروح المعنوي والتعبئة الاجتماعية الجماهيرية، من أجل الضغط على الحكومات للحصول على تنازلات سواء كانت بسن التشريعات المؤيدة للبيئة أو الحد من الانتهاكات التي تتعرض لها. لذلك فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها تتمثل فيما يلي: **كيف ساهمت المنظمات غير الحكومية في تحريك الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة؟**

إن الهدف من دراسة أي بحث علمي هو الوصول إلى نتائج علمية، وتحقيق الدقة الموضوعية لذلك اعتمدنا على مجموعة من المناهج من أجل التقرب إلى الموضوع أكثر وهما: المنهج الوصفي، والمنهج التفكيكي التركيبي.

انطلاقا مما سبق ستحاول هذه الدراسة تقديم إطار مفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية وحماية البيئة، ثم مفهوم الرأي العام ووظائفه ثم عرض مختلف السياسات والآليات التي تنتهجها هذه المنظمات في تحريك الرأي العام للحصول على تنازلات من أجل حماية البيئة، مع الاستدلال ببعض النماذج التي تساهم فيها المنظمات البيئية غير الحكومية في تحريك الرأي العام من أجل حماية البيئة، بالإضافة إلى تقييم حدود تأثير الرأي العام على الحكومات من أجل حماية البيئة، مع ذكر في الأخير أهم التحديات التي تواجه هذه المنظمات في أدائها لنشاطاتها البيئية.

1. الإطار المفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية وحماية البيئة

تقع المنظمات البيئية غير الحكومية في مركز اهتمام السياسة العالمية، إذ يمثل ازديادها أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة والذي يعتبر محصلة لتطورات عديدة، في خضم هذه التطورات سارعت هذه المنظمات

إلى إطلاق المبادرات البيئية وقامت بأدوار لا غنى عنها في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة.

1.1. ماهية المنظمات البيئية غير الحكومية

1.1.1. تعريف المنظمات البيئية غير الحكومية: يمكن القول أن المنظمات البيئية غير الحكومية هي "منظمات تعمل على تقليل التأثيرات السلبية في كل من البيئة الطبيعية والمجتمعات السكانية من خلال الحفاظ على الحياة البرية، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتقال مشكلة التلوث من بيئة مستقلة إلى بيئة أخرى (مثلا حرق المخلفات الصلبة التي تؤدي إلى انبعاثات غازية تتسبب في تدني نوعية الهواء المحيط)" (المنوفي 2003، ص193)

كما تعرف المنظمات البيئية غير الحكومية بأنها منظمات جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي في حماية البيئة المحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات البيئية الماثلة والمستقبلية"

انطلاقا من ذلك يمكن القول أن المنظمات البيئية غير الحكومية تسعى إلى محاولة الحد من التدهور البيئي، وذلك بالتوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية من جهة، والاجتماعية من جهة ثانية، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

وبذلك فإن المنظمات البيئية غير الحكومية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر مثل الاتحاد الدولي لمنظمات البحث في علم الغابات سنة 1891، والأصدقاء الدوليين للطبيعة سنة 1895، وقد تزايد عددها في القرن الماضي بأشكال تلفت الانتباه، فقد أكدت الدراسات أن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة قد ازدادت من عام 1953 إلى عام 1990 بنحو 90 منظمة، أي بنسبة تقارب 14.3% (زياني وآخرون، 2010، ص 112)، ومنذ 1972 حدثت زيادة كبيرة في عدد وعضوية المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة في معظم دول العالم. فمثلا، ارتفع عدد أعضاء هذه المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من ثلاثة ملايين في 1971 إلى أكثر من عشرة ملايين في مطلع القرن الحالي، وفي المملكة المتحدة ارتفع العدد من أقل من نصف مليون إلى أكثر من أربعة ملايين خلال الفترة نفسها، كذلك ازداد عددها في الدول النامية ففي الهند، مثلا هناك أكثر من 12000 منظمة، وعشرات الآلاف من المجموعات المحلية الصغيرة التابعة لها وتعد حركة "تشبيكو الهندية" من أبرز المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حماية البيئة. وتعد تاريخيا امتداد للحركة الغاندية وقد نجحت في حماية غابات الهملايا في "أوتار براديش" من جشع المقاولين المحليين والأجانب، وقد نشأت هذه الحركة عندما ظهرت بوادر خطر الاضطراب البيئي عندما جفت مصادر المياه وزاد انهيار التربة، وانخفض إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة لقطع الأشجار، وتطورت هذه المنظمة المطالبة بإعادة إصلاح البيئة (عبد الرحمان، 1995، ص 256)، وفي بنغلادش هناك نحو 10 آلاف منظمة، ولكن يجب توخي الحذر في التعامل مع هذه الأرقام ومقارنتها لأن هناك اختلافات كبيرة في تعريف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة بين الدول النامية، مما ينتج عنه أحياننا تضارب في الإحصائيات.

أما في بداية الثمانينيات أصبح اهتمام الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية ينصب على المؤسسات الاقتصادية الدولية. مع الإقرار بأن هذه القوى الاقتصادية العالمية هي المتسببة في التدهور البيئي، وكانت الحملات الأولى لهذه المنظمات موجهة نحو إصلاح ممارسات الإقراض متعدد الأطراف لبنوك التنمية مثل البنك الدولي (زياني، ص 114)، أما في بداية التسعينيات، وبعد قضية "الحوت الكبير عبر العالم" **The Campaign to save the great whales of the world**، بدأت المجموعة البيئية الدولية بالدعوة إلى الحماية البيئية في إطار المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة)، فمن المطالب الأساسية لهذه المجموعة دعوة الأطراف الدولية ذات الأثر الأكبر في تردي الوضع البيئي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان إلى مراعاة سيادة بنود المعاهدات البيئية على قوانين منظمة التجارة العالمية (مقري، 2008، ص 293).

2.1.1. تصنيف المنظمات البيئية غير الحكومية: إن المنظمات البيئية غير الحكومية متباينة من حيث الحجم والصدى ومجالات النشاط أو الأقدمية، إلا أنها يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع هي **(** M.Betsillm, 2008, P48**)**

- **المنظمات غير الحكومية المحلية**: هي مجموعات قاعدية غير معتادة على حضور المناسبات والملتقيات الرسمية، ويندرج ضمن هذه الجمعيات أيضا جماعات الأهالي **(indigènes)** اللذين زاد في عزلتهم الإستراتيجية قطاعية المشاكل المطروحة دوليا، بينما هم يركزون على حقهم في الوجود كأشخاص بدل الدفاع عن الإنسانية الكونية.
- **المنظمات غير الحكومية التنسيقية**: هي منظمات اعتادت لسنوات العمل من خلال شبكات دولية وكان هدفها تمرير وتوسيع انتشار المعلومات أثناء المؤتمرات أو خلق إطار جديد بإمكانه متابعة المشاكل البيئية الشاملة بعد أي مؤتمر.
- **المنظمات غير الحكومية ذات الشرعية القوية:** وهي شرعية قوية اكتسبتها من خلال اهتمامها القديم والمتواصل بمشاكل البيئة، وأيضا من خلال امتلاكها لفروع وطنية عديدة منها: "منظمة أصدقاء الأرض العالمية"، "منظمة السلام الأخضر ".
- **المنظمات غير الحكومية شبه رسمية:** رغم غيابها عن الهياكل التي تجمع المنظمات غير الحكومية إلا أنها تحظى بمؤهلات قوية وتتمتع بمكانة مرموقة منها: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة **(UICN)**، حيث تتميز بمخططات نشاط مدروسة، كما تتمتع بمساندة مؤسسات دولية كالبنك العالمي ووكالات الأمم المتحدة.
- **المنظمات غير الحكومية المهتمة أكثر بالتنمية:** وتتنوع من حيث الحجم، البعد الدولي والصدى الواسع، مثل منظمة أوكسفام منظمة كير العالمية **(care-international)**، وينصب تركيزها أكثر على المستويات الأخلاقية والسياسية منه في المجالات العلمية.

2.1. حماية البيئة

تعتبر البيئة الإطار الطبيعي الذي يتفاعل معه الإنسان ويعيش فيه، فحين يوضع في طليعة الاهتمامات الشأن البيئي للحفاظ على موارد الطبيعة فهذا يعني الحفاظ على استمرار حياة الإنسانية، فالهدف عدم الإخلال بتوازن الطبيعية والإبقاء على مقومات الوجود للأجيال المقبلة، لذلك كان لابد من شرح بعض المفاهيم المرتبطة بها من بينها:

1.2.1. تعريف البيئة: هي مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية، التي تساعد الإنسان، والكائنات الحية الأخرى على البقاء ودوام الحياة، فهي الوسط والمكان الذي يعيش في الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية. (سلامة، 1997، ص 1)

1. 2.2. تعريف الوعي البيئي: حدد مؤتمر **تبلسي** الوعي البيئي بأنه: "مساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب وفهم الوعي بالبيئة ومشكلاتها ذات الصلة و إيجاد حساسية خاصة اتجاهها". (السيد علي، 2003، ص 91)، وعرف **"ويليام ب. ستاب" W.B Stapp** الوعي البيئي بأن الفرد متى تعلم يستطيع أن يقدر الموارد الطبيعية فقد يكتسب المزيد من المعرفة والمعلومات عن البيئة ويرغب في حماية البيئة التي يقدرها ويحترمها. (ستاب، 1978، ص 118)

3.1. في مفهوم الرأي العام:

تمثل دراسات الرأي العام في الوقت الحالي موضوعا هاما في الأنظمة السياسية المعاصرة، فالرأي العام هو رأي جماهير الشعب بكافة فئاته وطبقاته والتي تعد عنصرا أساسيا في تكوين الدول. فالرأي العام أصبح علما قائما بذاته يرتبط بعلوم لإبراز قواعده العلمية.

1.3.1. في تعريف الرأي العام: من المصطلحات المتداولة بكثرة بين العام والخاص فالصحفي يستعمله في كتاباته اليومية والسياسي يوظفه لتبرير قراراته وآرائه وكثيرا ما طرح العلماء أسئلة من قبيل كيف يمكن للرأي الفردي الواحد أن يكون رأيا عاما جماعيا؟ ومن تم يتحول هذا الرأي العام إلى ظاهرة سياسية؟ ما دور الرأي الخاص في صناعة الرأي العام وتشكيله؟ ، وهناك من يقول أن مصطلح الرأي العام لا يحتاج إلى تعريف لأنه واضح ومعروف لدى الجميع وكأي ظاهرة إنسانية –اجتماعية –سياسية لم يتوصل الباحثون إلى تعريف جامع لمفهوم الرأي العام، بيد أن هذه الاختلافات في تعريفه لم تمنع الباحثين من الاتفاق على بعض الأساسيات النظرية التي تقود إلى مفهوم الظاهرة وتفسيرها لذا سنحاول ذكر هذه التعاريف:

يعرف الباحث الأمريكي **"دوب"** في كتابه (الرأي العام والدعاية) **Pubilc Opinion and Propaganda** الرأي عام بأنه "ميول الناس تجاه قضية معينة عندما يكونون أعضاء في المجموعة الاجتماعية نفسها وقد يصل المجموع إلى تكوين رأي عام عن طريق النقاش، أي أن الرأي العام عنده هو حاصل ضرب الآراء الفردية يبعضها وهو رأي الجماعة" (خورشيد مراد، 2013، ص 54).

أما **"سعد سراج"** فيعرف الرأي العام بأنه: "وجهة نظر الأغلبية حول قضية عامة ومعينة في زمن معين تكون مطروحة للنقاش أو تسعى لإيجاد حل لها في إطار ما يحقق الصالح العام" (ينون، 2007، ص34).

ويقول الكاتب الفرنسي **"لابيار"** في تعريف الرأي العام: " هو حكم يظهر ويبين موقفا، انه حالة دائمة، فكرية ومادية في الوقت نفسه للاستجابة بنمط معين من السلوك من وضعية معينة (عواد، 2000، ص56).

من خلال هذه التعريفات فإننا نستطيع أن نبين قواعد عامة تحكم الرأي العام وهي: (خورشيد مراد، ص 61).

- الرأي العام موقف اختياري يتخذه المرء إزاء قضية مثيرة للجدل.
- أن يكون ظاهرا، فشرط الرأي العام هو التعبير عنه.
- يتصف بالديناميكية والحركة، أي أنه استجابة لمعطيات الحياة المتنوعة، فهو يختلف عن العقائد التي تتصف بالثبات والاستقرار.
- الرأي العام نتاج اجتماعي لعملية اتصال متبادل بين العديد من الجماعات والأفراد في المجتمع، ويشترط وجوده اتفاقا موضوعيا كما يفترض المناقشة العلنية لموضوع الرأي العام.
- يستمد الرأي العام شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك بداخله.
- أن الرأي العام يمثل آراء جمع كبير من الأفراد وأن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام، وإن هذه الآراء لا تمارس تأثيرا على سلوك الأفراد والجماعات السياسية الحكومية.

2.3.1. وظائف الرأي العام: تكمن أهمية وظائف الرأي العام في المجتمع الحديث في عدد من الأسباب أهمها حرص الأنظمة السياسية المختلفة على التعرف على الرأي العام ودوره في مسائل مصلحة البلاد وأمنها وسلامتها، ويقصد بكلمة (وظيفة) عند التطرق للرأي العام، مجموعة الأنشطة المترتبة على صلة الرأي بالنظام السياسي وما يرتبط به من مؤسسات وجمعيات وأفراد وما يمثله الرأي من مقاصد وأهداف (خورشيد مراد، ص 103)، ويعد الرأي العام إحدى القوى السياسية الفاعلة داخل الوجود السياسي فهو يسهم بإنجاح خطط التنمية الشاملة بالقدر الذي يقوم بإحباطها إن لم ينجح النظام السياسي أو الدولة في إقناع الرأي العام في توجهاته ، كما يسهم الرأي العام في

عملية التنمية السياسية ما يسمى بالتحديث السياسي، فهو يمهد لإصدار القوانين، وبيده قوة التنفيذ الفعلية لها، فليست القوانين إلا تعبير عن رغبات الرأي العام، وضمان للنظم الاجتماعية والمثل الأخلاقية التي يؤمن بها الجميع ويسعون إلى تحقيقها .(حجاب، 2000، ص 28)

ونعني بعبارة وظائف الرأي العام هي تلك النشاطات التي يؤديها الرأي العام في المجتمع، كما يقف الرأي العام سندا للمؤسسات الاجتماعية سواء كانت إنسانية أم تعليمية أم دينية أم ثقافية وبدون هذه المساندة يتحدد نشاطها أو يتوقف وخير مثال على هذه المنظمات الإنسانية والاجتماعية والخيرية العالمية منظمة صحفيون بلا حدود أو الهلال الأحمر أو منظمة الصليب الأحمر الدولي التي إذا ما تعرضت إلى اعتداء ما أو تجاوز فإن ذلك من شأنه أن يثير سخط الرأي العام العالمي فتهب وسائل الإعلام مدافعة عنها ثم يهب الرأي العام من خلفها مدافعا ومساندا لأنها مؤسسات خيرية تساهم في إنقاذ الجرحى والأسرى في الحروب والنزاعات الدولية. (خورشيد مراد، ص 105)، ويمكن بإيجاز تحديد وظائفه بما يأتي: (خورشيد مراد، ص.ص 107-108)

أ- **الضبط الاجتماعي Social Control**: وهي أداة من أدوات ضبط السلوك الاجتماعي بما تتسم به من معايير وعادات وتقاليد .

ب- **رعاية المثل الاجتماعية Auspices of social ideals**.

ت- **إذكاء الروح المعنوي Stimulation of spirits**: وهو ينشط اهتمام أفراد الجماعة ويجعل منه قوة ملتحمة مجتمعة وراء القضايا العامة.

ث- **التعبئة الاجتماعية الجماهيرية Social Mobilization:** وهي إثارة الرأي العام وتهيئته لتقبل تغيير ما أو تهيئته لإصدار قانون ما أو تعديل ما، وقد تكون التعبئة عن طريق البرامج الحوارية الإذاعية أو التلفازية المباشرة، أو استطلاعات الانترنت أو الندوات والمحاضرات وملتقيات الفكر.

ج- **الوظيفة السياسية للرأي العام Political Function of Public Opinion:** حيث يؤثر الرأي العام باتخاذ القرارات السياسية وينيب ممثلو الشعب عن ناخبيهم مما يكونون رأيا شعبيا يحدد الموافقة أو الرفض لكثير من القرارات أو الآراء المطروحة.

2. سياسات المنظمات البيئية غير الحكومية في تحريك الرأي العام للحصول على تنازلات من أجل حماية البيئة

تلعب المنظمات البيئية غير الحكومية دورا محوريا وبارزا في حماية البيئة من خلال الضغط على الدول والحكومات لتبنيها والتعامل معها بجدية، ففي ظل غياب سلطة مركزية تؤكد على ضرورة مساهمة كل دولة في صنع المعاهدات البيئية العالمية، فإنه يقع على غير الرسميين خاصة المنظمات غير الحكومية مساءلة حكوماتهم، وبذلك استرعت هذه القضية اهتمامات كبيرة تمكنت من خلالها هذه المنظمات من الضغط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام واستعماله كورقة ضغط من أجل توجيه القرارات بما يخدم البيئة، فالرأي العام يلعب دور بالغ الأهمية في صياغة سياسات الحكومات والتأثير في اتجاهاتها، وهكذا لعبت المنظمات غير الحكومية دورا محوريا في إبراز القضية البيئية والدفع بها في مقدمة الأحداث جنبا إلى جنب مع الأبحاث العلمية التي أثبتت صحة أن للإنسان دورا أساسيا في ظهور هذا النوع من التهديدات، ومن بين الوسائل التي تستخدمها في تحريك الرأي العام نجد:

1.2. وسائل الإعلام

لوسائل الإعلام مكانة بالغة الأهمية في العصر الحديث، لما تمتلكه من إمكانات لنقل المعارف والمعلومات وما توفره من أسباب التوجيه والترفيه.(مجاهد، 2006، ص. 275)، كما يعتبر أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة فهو يعمل على نشر المفاهيم والقيم البيئية وتقديمها بصورة مبسطة وشاملة للجمهور، وإعلامهم بكل جديد محليا وعالميا، مما يساعدهم على تكوين رأي عام صائب فيما يتعلق بالقضايا البيئية.

فالإعلام البيئي يلعب دورا فاعلا في تنمية الوعي البيئي والتربية البيئية من خلال وسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة، والتي تتمتع بقدرات هائلة ومتنوعة في توصيل المعلومات البيئية الصحيحة لرأي العام بمختلف فئاته بأسلوب شيق ومؤثر يسهل استعابه والتأثر به، فهو يتحمل مسؤولية كبيرة في بناء الثقافة البيئية السليمة وتنميتها وتحديثها. وللإعلام أدوار عديدة في المجتمع منها ما هو اجتماعي وما هو سياسي، ويتمثل دورها الاجتماعي في دورها التربوي حيث تقوم بدور تعليم وتثقيف وتوعية وتحسيس الرأي العام بالواقع البيئي المعاش من خلال الصحف والمجالات والحملات الإعلامية، تنظيم المعارض والمحاضرات والمظاهرات، وقد أكد المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور **"حبيب الهبر"**: **"على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تغيير سلوك الناس تجاه القضايا البيئية ليكونوا قوى ضاغطة على الحكومات لتصويب سياساتهم البيئية"** (المنتدى العربي للبيئة والتنمية)، هذا ما أكدته دراسة يابانية لـ **"**سامبي وايوجي اوسي**" Sampei and Aoyagi Usuis** سنة 2008 حول التغطية الإعلامية لظاهرة الاحتباس الحراري، أن الاهتمام الإعلامي اتجاه هذه الظاهرة بلغ أوجه بداية شهر جانفي 2007 كحتمية لاهتمام الرأي العام بهذه القضية البيئية، كما كشفت دراسة "كريستين أدار" Chrstine Ader's (1995) أن الاهتمام العالمي بموضوع التلوث كان له تأثير على تكوين الرأي العام تجاه القضية، وهو كذلك في دراسة Mazur's أين اتضح أن حجم التغطية الإعلامية تؤثر على الرأي العام وكذلك يدفع الحكومات لاتخاذ القرارات ذات الصلة(وهابي، 2016، ص 192). ويتحدد دور الإعلام: (بوذريع، 2017، ص 107)

- تعيين المشكلات البيئية فيها يتمحور دور الإعلام على وضع قضايا بيئية محددة على جدول أعمال الحكومات، هنا تلعب المنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية دورا أساسيا في التنبيه إلى مشكلات بيئية معينة تؤثر في الرأي العام، حيث يساعد الإعلام إلى استقطاب الانتباه وإقامة الحوار مع قادة الرأي.
- يساعد الإعلام في تطوير مواقف شخصية ملائمة للتعامل مع التدابير البيئية ويعمل على استمرار التزام الرأي العام بهذه المواقف الجديدة.

فالإعلام اليوم يمثل الكفاءة والحرفية العالية الإتقان التي تتعامل مع المعطيات والمعلومات العلمية من حيث تبسيطها وتقديمها للرأي العام حيث استطاعت استقطاب شعور وحس سكان الأرض فأصبح هؤلاء يتصورون الآثار السلبية لتهديدات البيئية كالتغيرات المناخية.

2.2. دور القوى الاجتماعية والسياسية

تستعين المنظمات االبيئية غير الحكومية إلى جانب الإعلام بفواعل أخرى لا تقل عن أهمية عن سابقتها كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام ضاغط داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي، من أجل الضغط على زعماء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي، فأصبحت بذلك المنظمات غير الحكومية تراهن على الرأي العام الذي يشكل قوة سياسية لا يستهان بها في تحديد والتأثير على الاختبارات السياسية في مجال البرامج والمشاريع الايكولوجية.

3.2. دور مراكز الأبحاث والجماعات العلمية:

قدم علماء البيئة والايكولوجيين إسهامات بارزة في مجال الزراعة والصحة العامة، ونبهوا إلى الأخطار البيئية الناجمة عن سوء استخدام الموارد الطبيعية وكثافة استخدام التكنولوجيا وهو ما منح فهما أفضل لمختلف الظواهر البيئية والعوامل المتحكمة فيها، وقد أسهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تطور طرق البحث وأدوات التحليل، ورصد الملوثات وتحديد مصيرها (الشربيني، 2005، ص 179).

ومن أمثلة الجماعات العلمية الناشطة في هذا المجال **"اللجنة العلمية والدولية للقطب الشمالي"** أنشاتها اكاديمية العلوم الدولية في 18 بلدا وكذا هيئة مستشاري الأمم المتحدة للأوزون. وقد اضطلعت الجماعات العلمية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في النهوض بحركة الوعي البيئي، حيث أسهم التفاعل بين العلماء والمنظمات البيئية غير الحكومية في خلق وعي جماهيري، ورأي عام متزايد بالقضايا البيئية مما خلق بدوره ضغوطا سياسية دفعت الحكومات إلى اتخاذ مواقف مسؤولة اتجاه القضايا البيئية فمثلا يشير عددا من الإيكولوجيين إلى كتاب "الربيع الصامت" عام 1962 هو المحفز للحركة البيئية التي نشأت في العالم بعد صدور هذا الكتاب حيث أكدت "كارسون" أن الاستخدام الواسع لمبيد DDT قتل ملايين العصافير المحبوبة لدى الأمريكيين (من هنا جاءت تسمية الربيع الصامت) حيث ساهم المبيد في إضعاف بيوضها، وحديثها التحذيري لم يبرهن فحسب أن العصافير كانت تموت بسبب الممارسات البشرية غير المسؤولة بل تضمن أيضا توعية الرأي العام من أن الدور قد يأتي عليهم (زيرمان، 2006، ص 13) ، وقد دفعت الاستجابة الشعبية الغاضبة للكتاب الرئيس "كينيدي" إلى فتح تحقيق في مزاعم الكتاب تبع ذلك إجراء سياسي جذري قنن استخدام DDT ثم منع استخدامه نهائيا، ونتيجة لجدل الذي دار بعد هذا الكتاب على المستوى القومي أصبح هناك تيار شعبي ضاغط مهتم بحماية البيئة وله دور في تطوير الحركة البيئية الحديثة.

3. نماذج عن دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تحريك الرأي العام العالمي :

أثبتت الكثير من التجارب التي تعبر عن مدى قدرة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة على ممارسة الضغوط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام، ويختلف تأثير الرأي العام في عملية صنع القرار من نظام سياسي إلى آخر.

1.3. منظمة العمل من أجل المناخ الأوروبية:

استطاعت "منظمة العمل من أجل المناخ الأوروبية" توجيه الرأي العام الأوروبي حول قضية التغيرات المناخية، حيث يعتقد أن مجابهة الاحتباس الحراري يشكل الأولوية لمواجهة الأزمة الاقتصادية وبذلك يتوجب تمويل الصندوق الأخضر للمناخ الخاص بالاحتباس الحراري، وعلى الدول الأوروبية تخفيض انبعاثاتها بمقدار 30% في أفق 2020 بدل 20% للحد من تسخين الأرض وعدم تجاوز درجتين مئويتين، إذ يفترض أن تعالج دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة مشكلة سخونة الهواء، نتيجة لذلك وافقت ألمانيا وبريطانيا والدنمارك وبلجيكا على عدم استعمال حصصها غير المستخدمة من الانبعاثات في بروتوكول "كيوتو" لدعم التوجه المناخي للاتحاد الأوروبي.

2.3. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية:

تبنى "الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية" (IUCN) قضية الغابات الاستوائية لأول مرة سنة 1972، في رد فعل على الحكومة البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون، كما تبنت اليونسكو تلك القضية كأولى مشاريع برنامجها حول الإنسان والمحيط الحيوي، تضمنت الرسالة التي توجهت إلى الرئيس البرازيلي "ايميلو غراستازو ميديسي" Emilio Garrastazu Medici والتي حملت توقيعات كل من رئيس الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية "هارولد كوليدج" Horold Coolidge إلى جانب رئيس "الصندوق الدولي للحياة البرية" الأمير الهولندي "برنارد" إشارة

إلى "الحاجة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار" وقد أزعجت تلك الرسالة الحكومة البرازيلية وتنامي الاهتمام بتلك القضية بشكل متسارع نتيجة لضغوطات التي مارستها المنظمات البيئية غير الحكومية والرأي العام المحلي. (كيك وآخرون، 2005، ص. 204).

3.3. منظمة السلام الأخضر:

تعتمد "منظمة السلام الأخضر "Greenpeace وهي أحد أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة، اعتمدت في ذلك على مجموعة من الأساليب والوسائل تهدف من خلالها إلى التأثير في الرأي العام والضغط على صناع القرار والهيئات الرسمية، ففي سنة 2010 قامت منظمة السلام الأخضر ما بين جانفي إلى أفريل من نفس السنة بحجز قطار مملوء بالنفايات النووية الفرنسية الموجهة إلى روسيا عبر السفن، وفي نفس الوقت قامت بتعليق مناشير وأعلام في مدخل المصنع كتب عليها "روسيا ليست قمامة" هذا الموقف حرك الرأي العام الروسي ليعبر عن ذلك بمجموعة كبيرة من الاحتجاجات، ومن أجل الوصول إلى قرار عملت سفن المنظمة على عرقلة هذا العمل، كما وضعت عارضة على الانترنت ممضية من طرف مواطنين موجهة إلى وزير الطاقة الفرنسي وفي أواخر ماي اتخذ قرار بالتخلي عن نقل هذه النفايات النووية. (Lebourgeois, 2010, P35)

كما تمكن مناضلو منظمة السلام الأخضر من تسلق قبة إحدى المحطات النووية دون أن يتعرضوا لأي إزعاج من نظام الإنذار والفريق الأمني، عدد من زملائهم اقتحموا مواقع نووية أخرى، حيث تقول المتحدة باسم منظمة السلام الأخضر "صوفيا ماجنوني دينتينيانو" : "بكل وضوح الهدف اليوم هو التأكيد على حساسية وهشاشة منشآتنا النووية حيث أننا تمكنا في أقل من 15 دقيقة من الوصول إلى النقطة الأكثر حساسية في المحطات النووية" وقد علق وزير الطاقة والصناعة "ايريك بوسون" على الحدث قائلا : "إذا كانوا نجحوا في الدخول وإذا أكدت التحقيقات ذلك، فمعناه أنه توجد اختلالات وأنه يتعين اتخاذ التدابير حتى لا يتكرر ذلك" ، فالجدل القائم اليوم في فرنسا يدور حول استخدام الطاقة النووية بعد مطالبة المدافعين عن البيئة والحزب الاشتراكي بإغلاق المنشآت النووية الأربع والعشرين الأقدم في البلاد بحلول 2025 ، الموضوع شديد الحساسية في بلد منشآته الـــ 58 ثلاثة أرباع حاجاته من الكهرباء ويعد الأكثر تبعية في الطاقة النووية. (منظمة السلام الأخضر 2010)

هكذا استطاعت منظمة السلام الأخضر عبر سلسلة طويلة من الحملات على التجارب النووية الفرنسية من أن تعبر عن مدى قدرتها على التأثير على صناع القرار وبضغط من الرأي العام أجبرتهم في كل حملة من حملاتها على التراجع ثم التعديل وفي النهاية التخلي عن مثل هذه المشاريع التي تضر بالإنسان والبيئة، ومع مرور الوقت اكتشفت منظمة السلام الأخضر سلطتها الأخلاقية مع الرأي العام العالمي قد تزايدت. (فلوريني 2005، ص. 80).

وبذلك تسعى المنظمات البيئية غير الحكومية للتأثير في سياسات حكوماتها من أجل الحصول على تنازلات لحماية البيئة، من دون رغبة لديها في الاضطلاع بأي مسؤولية حكومية، على الرغم من إمكانية مشاركتها في مشاريع ذات طابع سياسي مثل: المشاركة في هيئات استشارية حكومية، تنظيم المظاهرات، إنجاز مشاريع بيئية مشتركة مع مؤسسات حكومية، إقامة حملات توعية وإعلام ...إلخ.

4. تقييم حدود تأثير الرأي العام على الحكومات من أجل حماية البيئة

يختلف تأثير الرأي العام في عملية صنع القرار من نظام سياسي إلى آخر، فنظم الحكم الديمقراطية تحرص بطبيعتها على إتاحة قدر من الفرص وفتح أكبر عدد من المجالات التي يمكن من خلالها الفرد والمجتمع المشاركة في عملية رسم السياسة العامة، كما تسعى هذه النظم إلى توفير الأجواء الملائمة للجمهور لتكوين الرأي العام بحرية لمناقشة علنية وحرة بمختلف وسائل الإعلام أو الندوات واستطلاعات الرأي وبذلك يصبح استعداد متخذي القرار لسماع الرأي العام والتفاعل مع الآراء المطلوب إيصالها والتأثير بها كثيرا (خورشيد مراد، ص201)،

لذلك نجد أن الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية يعيش حالة متقدمة من الوعي البيئي الذي تحول إلى إيديولوجيا مجتمعية سائدة ومؤثرة في القرارات السياسية والاقتصادية، ومن تم تحول الوعي البيئي المتقدم إلى تيار سياسي وشعبي ضاغط قادر على وضع البيئة والمشاكل البيئية على رأس قائمة الأولويات الوطنية نظرا لتحولات المناخية الطارئة وللأبعاد البيئية الخطيرة.

ونستند إلى ما تقدم بأن المناخ الديمقراطي السليم يخلق رأيا عاما سليما، صادقا وصريحا يشق طريقه بثبات ووطنية ما يجعله ركيزة لاستقرار نظام الحكم والأمن في الوطن (عواد، 2000، ص 96).

أما في النظم الدكتاتورية أو الشمولية التي بدأت تنحصر تدريجيا بعد انهيار المعسكر الشيوعي فإن هذه النظم كانت تستخدم وسائل الإعلام استخداما دعائيا للتأثير في خصومه من جهة، والتلاعب بالحقائق بقصد خلق رأي عام مساند وتكوين صورة غير حقيقية لدى الجمهور لا تؤثر في موقف متخذي القرار من جهة أخرى (خورشيد مراد، ص 201) ، من هنا فإن الأنظمة الديكتاتورية تعيش حالة معاكسة من الوعي والإدراك والالتزام البيئي، فهذا النوع من المشاكل البيئية لم يرتقي إلى مستوى الاهتمامات الوطنية، فحتى الارتفاع المتوقع لدرجة حرارة الأرض والتحولات المناخية هي بالنسبة لها هي قضايا مفتعلة، وحسب تقرير أعدته لجنة الجنوب: "أن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، ومن جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب لا يأتي من التنمية بل من الافتقار إليها، فالفقر هو صلب التردي البيئي للأقطار الفقيرة حيث تؤدي ضرورات البقاء إلى اللجوء كرها إلى الاستخدام الجائر للأرض وللموارد الطبيعية...." (عبد الله، 1993، ص86) وبالتالي فإن الرأي العام في هذه الأنظمة يصبح موقفه سلبيا بحثا، فهو لا يناقش ولا يستطيع أن يقترح التعديل، وإنما يتعين عليه أن يتأقلم في حدود القرار السياسي الذي تحدده مقدما.

وهكذا فإن تأثير الرأي العام على السلطة في جميع بلدان العالم تقريبا له تأثير في السياسات التي تطبقها الحكومة غير أن هذا التأثير يتباين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام السياسي السائد.

5. التحديات التي تواجه المنظمات البيئية غير الحكومية

قامت المنظمات البيئة غير الحكومية بإنجاز العديد من الوظائف باستخدام سلسلة من النشاطات وقنوات التأثير، من خلال مشاركتها في السياسات البيئية سواء محليا أو عالميا ورغم الانجازات التي حققتها في هذا المجال إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تحول بينها وبين أدائها لنشاطاتها من أهمها:

- نقص التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، فليس لها وجود في القانون الدولي أي ليس هناك اعتراف لهم كأشخاص اعتباريين وهو أمر تعاني منه معظم المنظمات غير الحكومية، حيث لا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، وغير مسموح للمثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي والتفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية.
- عدم وجود هيكل إداري يوضح مكانة المنظمات غير الحكومية، يساهم في تمويل مشاريعها البيئية وهذا المشكل تعاني منه جميع المنظمات غير الحكومية، فرغم دورها الاستشاري لدى الأمم المتحدة إلا أنه لا يعدو أن يكون إلا مركزا شرفيا.(يحي 2004، ص 147)
- جمع المعلومات التي لها علاقة بعملية صياغة السياسات البيئية وخاصة الإحصائيات ، فمعظم الدول والهيئات الدولية تتعمد إخفاء الأرقام الحقيقية لنشاطاتها وذلك لأهداف إستراتيجية بحثه تسعى من ورائها للحفاظ على مصالحها ينتج عن ذلك نتائج خاطئة لدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.
- على الرغم من الحيز الهام الذي تحتله المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة فالواقع أنها لا تزال مكبلة بضغوط كثيرة تمارس عليها من قبل الدول تحول دونها ودون القيام مهامها، بل أن هذه الضغوط

تؤدي في كثير من الأحيان إلى شل نشاطاتها، وفي هذا الصدد حدد الأستاذ **"ميشيل برانتوان "** أربع مجموعات من الآليات تستخدمها الحكومات الإفريقية للسيطرة على المنظمات غير الحكومية تراوحت بين محاولات التسيس والاحتواء وصولا إلى الإكراه والقهر، وتتمثل هذه الآليات الأربعة في مايلي: (الشعراوي جمعة، 2001، ص. ص. 26. 27)

1- **التسجيل والرقابة**: تسعى من خلالها الحكومات للتدخل في أعمال المنظمة خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل الأجنبي، حيث يصبح من الضرورة الحصول بشكل دائم ومبالغ فيه على الموفقات الحكومية مما يعيق عمل المنظمة.
2- **التنسيق**: بعض الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية مثلا تتطلب التنسيق مع الحكومات، الأمر الذي يؤكد أن أنشطة التنمية ليست سوى احتكار للدولة.
3- **الاختيار:** أحياننا يكون من صالح المنظمة غير الحكومية في بعض الدول أن تحصل على عضوية الكيان الدائم القائم على تنسيق المعونات وفي بعض الحالات يكون هذا الكيان مسجلا باعتباره منظمة غير حكومية غير أنه عادة ما يكون حكوميا وبرئاسة مسؤول حكومي، هذا الكيان الذي أصبح له السلطة في المراجعة والموافقة وبالتالي عملية الاختيار سلطوية بحثه.
4- **إعادة التنظيم والحل والمصادرة**: تسعى الحكومات من خلال هذه الآلية إلى ممارسة قهر منظم في مواجهة المنظمات غير الحكومية سواء كان ذلك عن طريق إعادة التنظيم من خلال تغير القادة أو نظام العمل والتمويل أو عن طريق الحل والمصادرة.

- تتحصل المنظمات غير الحكومية على مصادر أموال محدودة وضعيفة وذلك بسبب السياسة التي تنتهجها بما أنها قطاع تطوعي فهي لا تقبل التمويل من أي جهات سياسية سواء كانت الجهات حكومات أو أحزاب سياسية أو شركات وذلك بهدف الحفاظ على استقلاليتها وهو ما يطرح مشكلة التحديات المالية، فالتمويل من قبل المؤسسات المالية الدولية ينظر إليه على أنه شيء غير سليم، حيث يثير العديد من القضايا والتساؤلات مثل قضية الاستقلال الذاتي للمنظمة ومدى قدرتها على إعداد مشروعاتها وبرامجها والقيام بأنشطتها بشكل مستقل من الجهات المانحة، ومن تم فإن السؤال المطروح إلى أي مدى يمكن بناء الشراكة مع الهيئات المانحة؟ وإلى أي مدى يمثل تدفق التمويل عاملا ايجابيا أو سلبيا في تطوير الحركة البيئية؟

خاتمة:

إن موضوع المنظمات غير الحكومية وحماية البيئة يكتسيان أهمية بالغة، حيث يعتبران أكثر المواضيع حداثة في الساحة الدولية، وذلك بسبب الأعداد المتزايدة للمنظمات البيئية غير الحكومية، ومع تزايد عددها ونطاق عملها على مر الأعوام أصبحت أنموذجا في المساهمة الفاعلة من المجتمع المدني والحوكمة التشاركية والأثر الاجتماعي. حيث تثبت كيف يمكن للبيئيين (الخضر) أن يكونوا قدوة تحتذى من قبل غيرهم من قادة التنمية، وقد عملت المنظمات البيئية غير الحكومية على تحريك الرأي العام المحلي والعالمي توصلت من خلاله على عدد كبير من القرارات والسياسات وضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة، بناءا على ذلك ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ أصبحت المنظمات البيئية غير الحكومية تلعب دورا رئيسيا في مسار العلاقات الدولية، استطاعت من خلالها خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب الدولي.
- ✓ لم تعد المنظمات البيئية غير الحكومية تركز فقط على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي بل أيضا على قدرتها على التحليل والتفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته، فمهمتها في السابق كانت تنحصر على

برامج المحافظة على الطبيعة أصبحت اليوم تستثمر في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية من أجل حماية البيئة.

- ✓ أن معظم المنظمات غير الحكومية التي تمارس نشاطات سياسية وقانونية توجد في الدول المتطورة التي لها تقاليد في المشاركة السياسية والاجتماعية للمواطنين، أما في دول الجنوب، وعلى الرغم من الحيز الهام الذي أصبحت تحتله المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة، فالواقع أنها لا تزال مكبلة بضغوط كثيرة تمارس عليها من قبل الدول تحول دونها ودون القيام بمهامها.
- ✓ إن تطور الرأي العام بشأن القضايا البيئية وتزايد الوعي الجماهيري والأنشطة التي تقوم بها مختلف المنظمات البيئية غير الحكومية الوطنية والدولية، قد أعطي دفعة قوية لإجراءات كثيرة اتخذتها الحكومات خلال العقود الثلاثة الماضية لحماية البيئة، فظهرت مبادرات من قبيل استحداث عمليات إنتاجية أنظف، وطرح منتجات تولد نفايات أقل، وابتكار استراتيجيات مأمونة بدرجة أكبر لإزالة الأضرار مثل إعادة تدوير النفايات، وزيادة كفاءة استخدام المياه والطاقة والمواد في عمليات التصنيع، والإنهاء التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الكلورية الفلورية والمركبات الأخرى الضالعة في استنفاد طبقة الأوزون.
- ✓ أن المنظمات البيئية غير الحكومية أصبحت جزاءا من المنظومة الدولية، فمسؤولية حماية البيئة لا تقع على عاتق مجموعة واحدة من الدول أو فواعل أخرى، فكل الأمم ستعاني من اختفاء الغابات المطرية، وفقدان أنواع النبات والحيوان والتغيرات المناخية التي تحدث في تغير أنماط هطول الأمطار، وقد تعاني جميع الدول من ثاني أكسيد الكربون ومن أي حرب قد تقع باستخدام الأسلحة النووية، ومن تم فإن التحدي هو كيفية التعامل مع جميع هذه القضايا المتشابكة ليس في وحدات منعزلة وإنما بتوحيد المواقف والتعاون بين جميع فواعل المجتمع الدولي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولا– توثيق الكتب

أحمد رشوان، عبد الحميد (2006). البيئة والمجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
حجاب، محمد منير (2000). أساسيات الرأي العام، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
خورشيد مراد، كامل (2013). مدخل إلى الرأي العام، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
زياني، صالح وبن سعيد، مراد (2010). مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، الجزائر: دار قانة.
زيرتمان، مايكل (2006). ترجمة: معين شفيق روميه، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الايكولوجيا الجذرية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
سلامة، أحمد عبد الكريم (1997). قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقيات، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
السيد علي صالح، جمال الدين (2003)، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: مركز الاسكندرية.
الشعراوي جمعة، سلوى، الدسوقي، ايهاب (2001). إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز استشارات الإدارة العامة.
عبد الرحمان، عواطف (1995). هموم الصحافة والصحفيين في مصر ، مصر:دار الفكر العربي.
عواد، علي (2000). الإعلام والرأي، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
فلوريني، آن (2005). ترجمة: تانيا بشارة، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، لبنان: دار الساقي.
كيك، مارقريت وسكينيك، كاثرين (2005). ترجمة: حمدان البلاونة وشجراوي خالد محمد، نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية عمان: دار بشير.

مجاهد، جمال، (2006). الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
مقري، عبد الرزاق (2008). مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
المنوفي، كمال (2003). قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
يحي، وناس (2004)، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

بوذريع، صـاليحة (2017). دور السـياسـات البيئية في ردع وتحفيز المؤسـسـات الاقتصـادية على حماية البيئة. مجلة اقتصاديات شمال افريقا. العدد 17.
الشربيني، أحمد (2005). عندما يذوب القطب ماذا يحدث للأرض؟. مجلة العربي. العدد 554.
عبد الله، عبد الخالق (1993). التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية. المستقبل العربي. العدد 167.
وهابي، نزيهة (2016). الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي: نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد 15.
ستاب ب، ويليم (1978). نموذج توجيهي من التربية البيئية. مجلة مستقبل التربية. العدد 04،

بحث أو ورقة عمل في مؤتمر

ينون، مصـطفى، (2007) اتجاهات الرأي العام الجزائري نحو وحدة المغرب العربي: دراسـة ميدانية 1994-1995، جامعة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.

ثالثا– توثيق المواقع الالكترونية

منظمة السلام الأخضر، منظمة السلام الأخضر تفضح التدابير الأمنية في المنشآت النووية الفرنسية، 2010، https://arabic.euronews.com تاريخ التصفح: 2020/03/03.
المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مؤتمر الرأي العام والبيئة، 2006، http://afedmag.com ، تاريخ التصفح 2020/05/15.

باللغة الأجنبية:

Books

M.Betsillm, Michele, Corell, Elisabeth, (2008), NGO Diplomacy: The Influence of Nongovernmental Negotiations, London. , Massachusetts Institute of Technology.

Mémoire or Séminaire

Lebourgeois Mathilde ,(2010), les stratégies de communication des ONG environnementales : le cas de greenpeace et de WWF, mémoire de séminaire Economie du Développement Durable, Université Lumière LYON 2.